



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/42/950

S/19832

26 April 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمم



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

البند ٤٦ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، موجهة

الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص

لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أوجه انتباهكم وانتباه أعضاء الجمعية العامة ، وأعضاء مجلس الأمن الى التصرف غير القانوني الذي بدر في الآونة الأخيرة من الزعامة القبرصية التركية والذي يحمل في طياته عواقب بالغة الخطورة .

وتعلمون سعادتك ، من خلال الاتصالات العديدة التي تمت مع ممثلكم الخاص فسي قبرص ومن خلال المساعي التي تمت في نيويورك أن النظام غير الشرعي في المناطق التي تحتلها تركيا بادر في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ باتخاذ اجراء انفصالي جديد ، وذلك بأن طلب من جميع الأشخاص الذين يريدون دخول المناطق التي تحتلها تركيا في الجزيرة بإبراز جواز سفر يحمل خاتم يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وقد صاحب هذا الاجراء غير القانوني الجديد صدور بيانات استغزازية من الجانب التركي قيل فيها إن "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" (الدولة الزائفة التي أعلنت من جانب واحد في عام ١٩٨٢ وأدانها المجتمع الدولي وأعلن أنها دولة لاغية وباطلة) ، "دولة ذات سيادة" ، وان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية نفذت عدة اجراءات عند "معايير حدودها" . وقد صدرت هذه البيانات من السيد باتو السيد باسم وزارة الخارجية التركية ردا على سؤال عن القرار الذي اتخذته نظام السيد دنكتاش "بوضع خاتم على جوازات السفر وأذاعه بعد ذلك راديو أنقرة في ٢٠ نيسان/أبريل .

وهذا الاجراء غير القانوني الجديد يعد تطورا بالغ الخطورة ، كما يعد انتهاكا سافرا لقرارات الامم المتحدة بشأن مسألة قبرص وعلى التحديد لقراري مجلس الأمن (٥٤) (١٩٨٢) و (٥٥٠) (١٩٨٤) . كما يعد استفزازا للأمم المتحدة ولمجلس الأمن بصفة خاصة وللمجتمع الدولي عامة ، وهو الذي أدان بحزم محاولة انفصال جمهورية قبرص وأكد مرارا تأييده لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحديتها .

وتركيا تتحمل كل المسؤولية عن الاعمال الاستفزازية غير القانونية التي يتركبها النظام في مناطق جمهورية قبرص التي تحتلها القوات التركية منذ عام ١٩٧٤ ، والتي فرضت عليها سيطرتها المطلقة ؛ ذلك لأن الحكومة التركية والقوات التركية هي المسؤولة عن استمرار احتلال جزء كبير من أراضي قبرص ، وهي المسؤولة عن تشجيع الاجراءات الانفصالية واستمرار انتهاكات حقوق الانسان لشعب قبرص . ولذلك فإن المبرر الذي قدمه المتحدث باسم وزارة خارجية تركيا ، والذي قال فيه إن الدولة الزائفة مستقلة في تصرفاتها عن أنقرة ، لا يمكن أن يكون له أساس من الصحة لأنه من المعروف للعالم كله أن أنقرة هي المسؤول الوحيد عن استمرار التصرفات غير القانونية في المناطق المحتلة ، وذلك بوجود آلاف من قواتها المسلحة ووجود المستوطنين الاتراك الذين جلبوا الى قبرص لتغيير التركيب الديموغرافي للجزيرة .

واني إذ أحتج بقوة باسم حكومتي على هذا الاجراء الجديد الخطير غير القانوني الذي اتخذه الجانب التركي ، أود أن أوكد ما تنطوي عليه مثل هذه الاجراءات من عواقب خطيرة ، وهي اجراءات ترمي بجلاء الى تقويض المناخ المواتي ، الذي بدأ يتكون في قبرص وفي العالم لحل مشكلة قبرص ، كما ترمي الى زيادة تدعيم وتشجيع سياسة العزل والانفصال والتقسيم التي يتبناها الجانب التركي . ونأمل مخلصين أن تتخذ سعادتكم كل التدابير اللازمة لوقف وإبطال هذا الاجراء التركي غير القانوني الجديد ، الذي لا يشكل انتهاكا سافرا لقراري مجلس الأمن (٥٤) (١٩٨٢) و (٥٥٠) (١٩٨٤) واستفزازا لسلطة وهيبة الامم المتحدة ذاتها فحسب ، بل يعرض للخطر أيضا جهودكم لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

وسأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وشيقة من وثائق الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة في اطار البند ٤٦ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كوستانتين موشوتاس

السفير

الممثل الدائم لقبرص لدى الامم المتحدة